فونيم المفصل وأثره في تعدد الأوجه الإعرابية والدلالية في القرآن الكريم

أ.م.د. بلال عبد الستار مشحن
كلية الآداب/ الجامعة العراقية

المقدمة :

الحَمدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبدِهِ الكِتَبَ وَلَم يَجعَل لَّهُ عِوَجَاۜ (١) قَيماً لِيُنذِرَ بَأساً شَدِيداً مِن لَّدُنهُ وَيُبَشِرَ المُؤمِنِينَ الَّذِينَ يَعمَلُونَ الصَّلِحَتِ أَنَّ لَهُم أَجراً حَسَناً (٢) (الكهف: ١ – ٢) .

لمّا كان النطق أو الكلام هو المظهر المادي الواضح للغة، فإنَّ الدراسة التحليلية لأية لغة غالباً ماتبدأ بدراسة نظام النُّطق وهو النظام الصوتي. فالكلام هو أصوات تسير وفق نظام معيّن في كلّ لغة ومن خلال هذه الأصوات المنظمة نستطيع أن نفهم الدلالات والمعاني، فالصوت والمعنى هما من أبرز خصائص اللغة الإنسانية؛ ولذلك كان تحليل الصّوت اللغوي معزولاً ومنظوماً محور التفكير الصوتي عند علماء اللغة قديماً وحديثاً. وقد نشأت الدراسات الصوتية نتيجة لا حتياجات عملية تتصل بقراءة القرآن الكريم، وتفهم أحكامه ، ثمَّ تعليم اللغة العربيَّة لِمَن دخل الإسلام من غير العرب. وبناءً على هذا فإنَّ دراسة الوقف من أهم الأمور وأجلاها أثراً في الدرس الصوتي؛ لِما يترتب عليها من أحكام مهمة قد يؤدي الإخلال بها الى أحكام عكسية ، والإفضاء إلى دلالة مغايرة ، فقد يؤدي الوقف إلى اختلاف طبيعة الجملة من خبرية إلى إنشائية، ويترتب على هذا فهم مغاير ، لاختلاف الفرق بين ماهية الجملتين. وانطلاقاً من أهمية الوقف اتجهت في بحثي هذا إلى دراسة ظاهرة المفصل، لِما له من أثر في السياق القرآني فهو قد يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية والدلالية للجملة القرآنية. وتعانق الوقف ينشأ عنه تعدد في الدلالة النحوية والمعنوية، فلكل وقف إعراب يختلف عن الآخر، ممّا ينتج عنه دلالة جديدة . وقسّمت دراستي على ثلاثة أمور، درست في أولها مصطلح الفونيم وعلاقته بِعلم الفونولوجيا والفونتيك، وبحثت ثانياً فونيم المفصل وعلاقته بالوقف ، أما ثالثاً فخصصته لأثر فونيم المفصل في دلالة الجملة في القرآن الكريم.

وختمت دراستي بأهم النتائج والتوصيات. أمّا المصادر التي اعتمدتها فكانت شاملة لكتب القراءات والصوت والنحو، ممّا هو مثبت في آخر البحث. وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في إضافة شيء إلى مكتبة الدراسات القرآنية، خدمة للقرآن الكريم واللغة العربية والله أدعو التوفيق والسداد.

مصطلح الفونيم وعلاقته بعلم الفونولوجيا والفونتيك

مصطلح (الفونيم) النشأة والتعريف: يرى د. كمال بشر أنّ الفونيم phoneme من المصطلحات الإنكليزية التي يصعب ترجمتها؛ لاختلاف وجهات النظر في تفسيرها تفسيراً علمياً [١]. وقد أحدثت نظرية الفونيم اختلافاً متبايناً بين اللغويين الألسنيين على اختلاف مشاربهم، بل كان هذا الاختلاف حاصلاً بين أبناء المدرسة الواحدة، من مؤيد ومعارض لهذا الاكتشاف اللغوي الجديد. وربما كان سبب الاختلاف هو تعدد مناهج البحث والدراسة والتحليل، أو بسبب رؤية بعضهم إلى أنّ الفوينم اقتحم الدراسات اللغوية، فأحدث تغييراً جديداً، وثورة عند اللغويين. [٢] ويرى د. أحمد مختار عمر أنّ أوّل من استعمل مصطلح الفوينم هو–Defrich Desgenettes في اجتماع الجمعية اللغوية الفرنسية سنة ١٨٧٣م. وأنبثقت نظرية الفونيم من ملاحظة كيفيات النطق المختلفة، ووظائف الأصوات المتنوعة، ومن محاولة وضع ألف بائيات للّغات المختلفة. [٣] ويعد الفونيم لب الدراسات الصوتية الفنولوجية، حيث يقوم علم الأصوات الوظيفي بدراسة الفروق الوظيفية بين الأصوات، فهو يدرس الوحدات الصوتية الأساسية، ويقوم بتحديدها، وتحديد وحداتها الثانوية وتوزيعها في الكلمة [٤]. يقول د. عبد الصبور شاهين: ((ثمّ الصوت، وخصائصه السياقية، وما ينشأ عن مجاورته لغيره من تأثير، يغيّر من صفاته، وإن لم يغير من دلالته، فتكوّن مجموعة أشكال الصوت الواحد، على اختلاف السياقات واللهجات مايعرف بالفونيم phoneme ، أو الوحدة الصوتية، وما ينشأ عن اتصال الصوامت أو السواكن بالحركات من نظام مقطعي– كل ذلك داخل في نطاق (علم الأصوات التشكيلي phonologie) [٥].

تعريف الفوينم: اختلف العلماء في تعريف الفوينم، لاختلاف نظرتهم إليه، فبعضهم نظر إليه من زاوية عقلية، والآخرون من ناحية الوظيفة، في حين ذهب قسم منهم إلى تفسيره من الناحية المادية التجريدية.[٦]وأمام الاختلاف الحاصل بين اللغويين، ووجهات نظرهم نحو الفوينم، توصلت الأبحاث اللغوية إلى ضبط تعريفات تختص بالفوينم. وسنأخذ التعريف الذي نقله د. رشيد العبيدي، وهو: (أصغر وحدة صوتية يستطيع المرء تغييرها في الكلمة).[٧] وهذا التعريف يجمع مافي التعريفات الأخرى، إذ إنّها تدور حول المعنى نفسه.[٨]

المطلب الثاني: علاقة الفونيم بالفونولوجيا والفونتيك:

أولاً: جوانب الاختلاف.

يمكن أن ندرج الفونيم ضمن علم الفونولوجيا، إذ إنّه علم وظائف الأصوات، أو علم التشكيل الصوتي. فيدرس الصوت اللغوي في السياق، أو تركيب الكلام، والنظم الصوتية للغة معينة. أما الفونتيك فهو علم الأصوات المجردة، ويبحث في أصوات اللغة

منذ تكوينها في جهاز النطق إلى أن تصل إلى المتلقي، يدرسها دراسة وصفية تحليلية، ويجري عليها التجارب.[٩] فهو يدرس أصوات اللغة وهي معزولة بعيدة عن البنية اللغوية. فعلى سبيل المثال يصف الفونتيك صوت النون، بأنّه: صامت سني مجهور أغن، وهذا الوصف ينظر إلى النون من حيث هي وحدة صوتية قائمة بذاتها، أو صوت منعزل غير متصل أو مجاور لغيره من الأصوات. فإذا حلَّ صوت آخر محل النون في كلمة (نهر) كأن تصبح (دَهْر)، فهذا الصوت بالمعنى الجديد يطلق عليه مصطلح فونيم. فالتحليل الفونولوجي يتناول أصوات اللغة على أنهّا عناصر رمزية تتكون منها اللغة، فلا يهتم بالخصائص النطقية والفيزيائية والسَّمعية للأصوات، بل يهتم بها من حيث إنّها وسيلة لتحديد الصوت اللغوي في إطار اللغة الواحدة [١٠]،ومثال ذلك:

- دَرَسْتُ ← + تُ
- دَرَسْتَ ← + تَ
- دَرَّسْتِ ← + تِ
- دَرَسَتْ ← + تْ
- دَرَسَ ← – ت

يقول د. أحمد مختار عمر:((ومعظم اللغويين، ونحن معهم، يخصصون مصطلح (فونولوجي) للدراسة التي تصف وتصنف النظام الصوتي للغة معينة. وقريب من هذا المفهوم تعريف Martinet: دراسة العناصر الصوتية للغة ما، وتصنيف هذه الأصوات تبعاً لوظيفتها في اللغة))[١١]. فعلم الفونولوجيا يدرس أصوات اللغة عندما تركب في كلمات تعبر عن المعاني أي: عندما تقوم بوظيفتها، فتدرس ضوابط هذا التركيب، وما يسوغ منها وما لا يسوغ، والتغييرات التي تعتري الصوت اللغوي في مخرجه أو صفاته في مختلف حالات تركيبه، والقيمة الوظيفية له في الأوضاع التركيبية[١٢]. وتختلف اللغات في هيئات تركيب أصواتها في كلمات وجمل، وفي طرق نطق تلك الكلمات أو الجمل، وهو ما يتطلب أن يكون لكل لغة علم الأصوات التنظيمي الخاص بها، فعلم الأصوات التنظيمي يتخصص بلغة قوم بعينهم، وليس هو دولياً أو عالمياً، كعلم الأصوات العام[١٣]. وعلى الرغم من أنّ المصطلحين كليهما يبحث في أصوات اللغة، إلا أنّ مصطلح الفونتيك هو أكثر استعمالاً وشيوعاً من الفونولوجي، بل وأوسع في التطبيق كذلك، إذ ليس من النادر كما يرى د. محمد رزق أن يطلق ويراد به الدراسات الصوتية عامة، فيشمل حينئذ مايقع تحت الفونولوجيا عند إرادة التخصيص، وهذا الإطلاق الواسع هو السائد في القديم، وحتى منتصف القرن التاسع عشر[١٤]. وحينما تقدّم البحث في الدرس الصوتي بفضل المختبرات والأجهزة والآلات، استطاع العلماء أن يقفوا على حقائق صوتية لم تكن

معروفة لهم من قبل[١٥]، وهو ماأكده د. كمال بشر، فقال: ((اكتشفوا أنَّ للصوت جوانب يقتضي كلّ جانب منها النظر بأسلوب يختلف عمّا يَتَّبع مع الجانب الآخر، ووجدوا أنَّه من الأوفق والأنسب أن يخصص فرع من العلم أو منهج من الدرس لكلٍ من هذه الجوانب، أو لكل مجموعة منها)) [١٦].

وفرّقت المدرستين الإنكليزية والأمريكية بين هذين المصطلحين من حيث المنهج المتبع في دراستهما، فذهبوا إلى أنَّ علم الفونولوجيا يدرس تحت الألسنية التأريخية، في حين يدرس علم الفونتيك تحت الألسنية الوصفية، وهو ما أكده محمد الأنطاكي، فقال: ((الفونتيك علم لا يتناول من اللغة إلا عنصر الصوت فقط، فيحدّد مخارج الأصوات وصفاتها، والطرق المختلفة في إحداثها ويصنّفها، ويدرس ما يتصل بها من أعضاء النّطق، وأثر بعضها في بعض، ومايعرض لها من تبديلات خلال الزّمان، وسبب ذلك وعلله)).[١٧] بناءً على ماتقدم يمكننا أن نجمل الفرق بين المصطلحين في أربعة جوانب:

١- الجانب الوظيفي، فالفونولوجيا علم وظائف الأصوات، أمّا الفونتيك فهو علم الأصوات المجردة.

٢- الجانب المنهجي، فالفونولوجيا تتبع المنهج التأريخي، في حين يتبع الفونتيك المنهج الوصفي.

٣- الجانب الزمني، فالفونتيك أسبق زمنياً من الفونولوجي، بل وأكثر استعمالاً وشيوعاً.

٤- جانب الخصوص والعموم، فالفونتيك أوسع وأعم من الفونولوجي، وأوسع في التطبيق، ويندرج الفونولوجي تحته.

ثانياً: جوانب الاتفاق:

ذهب فريق من اللغويين إلى أنَّ المصطلحين مترادفان، فلا يرون جدوى من الفصل بينهما، معللين هذا، بأنَّ كلا العلمين يعتمد على الآخر. وهو مايمكن أن نلمحه في رأي ماريوباي، الذي قال فيه: ((وإننا في مجال الاصطلاح نختار هنا موقفاً وسطاً بين موقفين، أحدهما الفونولوجي (phonologie) بالدراسة التأريخية للتغيرات الصّوتية، والفونتيك (phonitique) يصف الأصوات عند نقطة معينة من الزمن)).[١٨]وهو ماذهب إليه د. محمود السعران، فقال : ((هذين النوعين من الدراسة يعتمد أحدهما على الآخر، وهما متكاملان ومن العبث أن نحاول أو نقرر أيّهما أفضل من الآخر. وتبعاً لهذا يحسن تجميع الدارسين معاً تحت التسمية العامّة التقليدية: علم الأصوات اللغوية)) [١٩]. ويمكننا أن نلمس ذلك فيما كتبه د. أحمد مختار عمر، إذ إنّه ساق آراء القائلين بالإتفاق بصورة موسعة من دون ترجيح، فيما أغفل قول المخالفين[٢٠]. والذي يبدو أنَّ هذا الرأي هو الأقرب إلى الصواب ، وهو ما نميل إليه.

فونيم المفصل وعلاقته بالوقف

مصطلح فونيم المفصل النشأة والتعريف : ذكرنا فيماسبق تعريف الفونيم، وقلنا: إنّه أصغر وحدة فونولوجية في اللسان المدروس.[٢١] ويرى د. حسام النعيمي أنّ قولهم في الفونيم هو أصغر وحدة صوتية، باستعمال لفظ التصغير، لايعني أنّه صوت صغير، فالصوت لايكون صغيراً أو كبيراً، إنّما كونه أصغر وحدة صوتية في الكلمة جعلهم يستعملون له هذه الصيغة، فالغرض من صيغة التصغير هو التمييز عن الصوت مطلقاً، والإشارة إلى الوحدة الصغرى في التعريف، ولاشك في أنَّه أفضل من استعمال اللفظ الأجنبي. [٢٢] والذي يبدو أنَّ ذلك هو الصواب. ولابدّ لنا من الإشارة هنا إلى أنَّ ماريوباي أكّد على أنَّ الفونيم يشتمل على (فونات)، فضلاً عن الألفونات. وهو مايوحي بأنَّ الفونيم عبارة عن مجموعة عائلية، وكلّ فرد فيها يقوم بوظيفة معينة داخل العائلة. فالفونيم قابل للتحليل، يقول ماريوباي: ((سبق أن رأينا أنَّ مايمثل في الكتابة بالرمز(p) كما في (pit)، و(spit)، و(sip)، إنّما يحوي في الحقيقة ثلاث فونات مختلفة، وإن كانت متشابهة ومتقاربة...هذه ألفونات الثلاثة تسمّى تنوعات موقعية (positional variants) أو ألفونات (Allophones) الفونيم نفسه))[٢٣]. ونحن نميل إلى ماقترحه د.حسام النعيمي من استعمال لفظ(صويتة) مقابل (phoneme) ولفظ(صويتي) لواحد التنوعات الصوتية (Aliphones)، ذلك أنَّ الصوت جنس عام يقيد بما يصفه فيقال الصوت اللغوي.[٢٤]

أما المفصل فبحث فيه اللغويون العرب وغيرهم، وعرّفه ماريوباي، فقال: ((المفصل Juncture، ويسمى كذلك الانتقال Transition: عبارة عن سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي، بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما، وبداية آخر))[٢٥].وعدّها د. كمال بشر بأنّها ظاهرة صوتية يتشكل بموجبها ظواهر أخرى كالنبر والتنغيم.[٢٦] فهو إذن من الظواهر الصوتية التي تدخل تحت علم الفونولوجيا. فلا تخرج عن الإطار الصوتي الذي رسمه لها الباحثون اللغويون. وهناك في اللغات (ثنائيات صغرى) لايميز الواحد منها عن الآخر إلا موضع المفصل، ولذلك سمّاه اللغويون (فونيم المفصل) [٢٧]. ويرى د. عبد القادر شاكر أنَّ للفواصل الصّوتية دور ريادي في تحديد طبيعة التراكيب في اللغة، وخواص هذا التراكيب في جانبها الصوتي، والنّحوي، أو الصرفي، والسياقي، وهنا يشترط شرطين أساسيين هما: سلامة اللغة، ثمَّ المعنى الذي يفصح عن تلك التراكيب، وهما عنصران متلازمان، ومكونات الفواصل الصوتية الوقفة والسكتة[٢٨]. وميّز ماريوباي بين نوعين من المفصل أو الانتقال، فيرى أنّه قد يكون حاداً، وأسماه (المفصل المفتوح) open juncture، ويرمز له في الكتابة بعلامة زائد. وقد يكون المفصل خفيفاً، فيسمّى المفصل المغلق(close junction)، ويرمز له في الكتابة

بعلامة ناقص[٢٩]. وممّا سبق يمكننا تعريف الفونيم بأنّه ظاهرة صوتية، تؤدي وظيفة دلالية ونحوية في سياق النص.

علاقة فونيم المفصل بالوقف : لا بد لنا أن نوضح معنى الوقف، قبل البدء في بيان علاقته بفونيم المفصل، فالوقف لغة: مصدر قولنا: وقفتُ الدابة، ووقفت الكلمة وقفاً[٣٠]. أمّا في الاصطلاح فهو قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إمّا بمايلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لابنية الإعراض[٣١].والسكت فرع عن الوقف إلاّ أنَّ زمن قطع الصوت فيه دون زمن الوقف من غير تنفس.[٣٢] ومن ذلك يتضح أنَّ فونيم المفصل هو نوع من أنواع الوقف. والمعيار الصحيح للوقف لايكون إلاّ بعد تمام الكلام في معناه ومبناه والوقف الكامل يكون مصاحباً لنغمة هابطة، وهو مايشير إلى تمام المعنى. والوقف يعده قرّاء القرآن الكريم من أهم أبواب التجويد، إذ ينقل النحاس(٣٣٨هـ) عن أبي جعفر قوله: ((فقد صارفي معرفة الوقف والائتناف التفريق بين المعاني)) [٣٣]. ويرجع د. تمام حسان أهمية موقعية الوقف بنقطتين[٣٤].

الأولى: كراهية توالي الأضداد، أو كراهية التنافر، وهو متعلق بالنطق، يقول د. تمام حسان: ((فالحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء، والصمت الذي يأتي عن تمام المعنى جزئياً أو كلياً أو عن انقطاع النفس، أو لأي سبب يدعو إلى قصر الوقف، يعد عكس الحركة تماماً، فبينه وبين الحركة تنافر)) [٣٥].

الثانية: حرص اللغة على مراعاة أمن اللبس. فالوقف كما يرى د. تمام حسّان، يمكن أن يعد موقعية تحمل معنى صرفياً، ذا علامات شكلية محددة تدل عليه، ومهمته في نظام اللغة التفريق بين معنى بنية وبنية أخرى، ليرفع اللبس في المعاني المختلفة ويؤمن الخلط بينهما في الفهم، وهذه غاية تحرص عليها اللغة دائماً. [٣٦]

القيمة اللغوية لفونيم المفصل :

أولاً: الوظيفة الدلالية، وترتبط بالتركيب، وهو مافطن إليه ابن النحاس فقال: ((قد صار في معرفة الوقف والائتناف، التفريق بين المعاني، فينبغي لقاريء القرآن إذا قرأ، أن يتفهم ما يقرأه، ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والائتناف، ويحرص على أن يفهم المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستغن أو شبيه، وأن يكون ابتداؤه حسناً، ولا يقف على مثل: قَالَ تَعَالَىٰ: ((إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ)) (الأنعام: ٣٦) ،لأنَّ الوقف ها هنا – قد أشرك بين المستمعين وبين الموتى، والموتى لا يسمعون ولا يستجيبون، وإنّما أخبر عنهم أنّهم يبعثون))[٣٧]. ويستطرد ابن النحاس على أهمية هذه الوظيفة فيقول: ((ومن لم يعرف الفرق بين ماوصله الله عزوجل في كتابه، وبين مافصله، لم يحلّ له أن يتكلم في القطع والائتناف، فقد ذكر بعض من ألف كتاباً في هذا أنّ الوقف : قَالَ تَعَالَىٰ:

((أَلم يَأتِكُم نَذِير(٨) قَالُوا بَلَى)) (الملك:٨-٩) قال أبو جعفر: وهذا غلط، لأنَّه لا ينبغي أن يبتديء بما بعده. فيحتاج القاريء أن ينظر أين يقطع؟ وكيف يأتنف؟ فإنَّ الوقف ماهو واضح مفهوم معناه، ومنه مشكل لايُدرى إلا بسماع وعلم بالتأويل، ومنه ما يعلمه أهل العلم بالعربية واللغة، فيدري أين يقطع؟ وكيف يأتنف؟))[٣٨]. وفي ذلك يقول الزركشي: ((معرفة الوقف والابتداء، وهو فن جليل، وبه يُعرَف كيف أداء القرآن، ويترتب على ذلك فوائد كثيرة، واستنباطات غزيرة، وبه تتبيّن معاني الآيات، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات)). [٣٩]

ثانياً: الوظيفة النحوية، ويمكننا ملاحظتها عند علماء القراءات، على مستوى اختلاف الحركة الإعرابية والبنائية. وصنّف علماء القراءات في ذلك شيئاً كثيراً، لعل من أبرزها ماألفه مكي بن أبي طالب(٤٣٧هـ) وكتابه (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها). وينقل السيوطي عن أبي بكر بن مجاهد قوله: ((لايقوم بالتمام في الوقف، إلا نحويّ عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص، وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن...فأمّا احتياجه إلى معرفة النحو وتقديراته، فلأنَّ من جعل ((مِلَّةَ أَبِيكُم إِبرَهِيمَ)) [الحج: ٧٨] منصوباً على الإغراء ، وقف على ما قبله، أمّا إذا أعمل فيه ما قبله، فلا)).[٤٠] وكذلك الوقف على قَالَ تَعَالَىٰ: ((وَلَم يَجعَل لَّهُ عِوَجَاۜ)) (الكهف:١) ، ثمَّ الابتداء بـــ(قيّماً)، لئلا يتخيل كونه صفة له، إذ العوج لا يكون قيّماً. يقول الزركشي : ((اعلم أنَّ أكثر القرّاء يبتغون في الوقف المعنى، وإن لم يكن رأس آية ... وذهب بعض القراء إلى تتبع الأغراض والمقاصد، والوقف عند رؤوس انتهائها))[٤١]. وينقل عن بعض النحويين، قولهم : ((الجملة التأليفية إذا عرفت أجزاؤها، وتكررت أركانها، كان ما أدركه الحس في حكم المذكور، فله أن يقف كيف يشاء)) [٤٢].

كيفية تحديد فونيم المفصل (الوقف) في القرآن الكريم:

اختلف القرّاء في الوقف والابتداء، فنافع كان يراعي تجانسهما بحسب المعنى، وابن كثير وحمزة حيث ينقطع النفس، وعاصم والكسائي: حيث تمَّ الكلام، وأبو عمرو يعتمد رؤوس الآي[٤٣]. وذهب الجمهور إلى أنّ الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب: تام، وشبيه به، وناقص، وشبيه به، وقبيح، وشبيه به. وصنّفوا فيه تصانيف، فمنها ما آثروه عن النحاة، ومنها ما آثروه عن القراء، ومنها ما استنبطوه، ومنها ما اقتدوا فيه بالسنة فقط، كالوقف على أواخر الآي، وهي مواقف النبي (ص)[٤٤]. وينقل الزركشي عن ابن الأنباري قوله : ((لايتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب، ولا عكسه. ولا على المؤكد دون التأكيد، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على (إنّ)

وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها، وكذا (ظننت)، ولا على المستثنى منه دون الاستثناء، ولا على المفسّر عنه دون التفسير، ولا على المترجَم دون المترجم، ولا على الموصول دون صلته، ولا على حرف الاستفهام دون ماستفهم عنه، ولا على حرف الجزاء دون الفعل الذي بينهما، ولا على الذي يليه دون الجواب)) [٤٥]. ويرى ابن الجرزي(٨٣٣هـ) أنّ ذلك متعلق بالجواز الأدائي، وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة، ولم يريدوا بذلك أنّه حرام أو مكروه، بل أرادوا الوقف الاختياري الذي يبتدأ بما بعده، ولم يقصدوا بذلك أنَّه لايوقف عليه البتة، فإنَّه حيث اضطر القاريء إلى الوقف على شيء ومن ذلك باعتبار قطع نفس أو نحوه من تعلم أو اختيار، جاز له الوقف بلا خلاف عند أحد منهم، ثمَّ يعتمد في الابتداء ماتقدم من العود إلى ماقبل فيبتديء به. اللهمّ إلا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، وخلاف المعنى الذي أراد الله تعالى، فإنّه والعياذ بالله يحرم عليه ذلك ويجب ردعه بحسبه، على ما تقتضيه الشريعة المطهرة.[٤٦] ونحن نميل إلى ما ذهب إليه ابن الجزري من أنّ كل مايتعسفه بعض المعربين أو يتكلفه بعض القرّاء أو يتأوله بعض أهل الأهواء ممّايقتضي وقفاً وابتداءً ينبغي أن يعتمد الوقف عليه بل ينبغي تحري المعنى الأتم[٤٧]. ومن ذلك نستطيع القول إنَّ الوقف لم توضع له علامات، لأنَّه كان بديهة عند الأوائل، تابعاً للمعنى، دليل قولي: عدم ذكر علامات الوقف عند أبي بكر بن محمد بن القاسم الأنباري(٣٢٨هـ) في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل)[٤٨]، وكذلك عند الإمام أبي عمرو الداني (٤٤٤هـ) في كتابه ((النقط في شكل المصاحف وكيفية ضبطها).[٤٩] بل أجزم أنَّ ذلك لم يحدث حتى القرن السابع الهجري، فلم يذكر ابن وثيق الأندلسي(٦٥٤هـ) في كتابه (الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف).[٥٠] شيئاً عن علامات الوقف. والذي يبدو لي أنّ هذه العلامات وضعت في القرن الثامن الهجري. ونرى أنّ أكثر أنواع الوقف غير منضبط ولا منحصر، والأولى أن يقسم إلى أختياري واضطراري كما يرى ابن الجزري[٥١]، لأنَّ الكلام إمّا أن يتمّ أولا، فإن تمَّ كان اختيارياً، وكونه تاماً لايخلو إمّا أن لا يكون له تعلّق بما بعده البتة، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، فهو الوقف الذي اصطلح عليه بالتام، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده، وإن كان له تعلّق فلا يخلو هذا التعلّق إمّا أن يكون من جهة المعنى فقط وهو المصطلح عليه بالكافي للإكتفاء به عمّا بعده، واستغناء مابعده عنه، وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو المصطلح عليه بالحسن. [٥٢]

أثر فونيم المفصل في دلالة الجملة في القرآن الكريم

دلالة الجملة العربية، وسبب اختيار نوع فونيم المفصل لهذه الدراسة.

أولاً: دلالة الجملة العربية: ينبغي للجملة أن تؤدي معنى، ليصبح الكلام الذي تفيده مقبولاً. ويشير سيبويه إلى هذا المعنى في كتابه، فيقول: ((ألا ترى أنَّك لو قلت: إن يضرب تأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاماً)) [٥٣]. فالجملة لابد أن تفيد معنى ما، وإلا كانت عبثاً. ولو رتبنا كلمات ليس بينها ترابط يؤدي إلى إفادة معنى، لم يكن ذلك كلاماً.[٥٤] وتنقسم دلالة الجملة على اعتبارات مختلفة. فباعتبار القطع والاحتمال، تكون إمّا قطعية أو احتمالية. وباعتبار المعنى الظاهر والباطن تكون إمّا ظاهرة أو باطنة. وباعتبار الخصوص والعموم، إمّا خاصّة أو عامّة، وباعتبار النقص والتمام، تكون إمّا تامّة أو ناقصة[٥٥]. وفي دراستنا هذه بحثنا دلالة الجملة باعتبار القطع والاحتمال. فالجملة ذات الدلالة القطعية تدل على معنى واحد لا تحتمل غيره، مثل: ((اللهَ رَبُّكُم وَرَبَّ ءَابَاكُمُ الأَوَّلِينَ)) (الصافات ١٢٦) أمّا الجملة ذات الدلالة الاحتمالية، فتحتمل أكثر من معنى، نحو ((إِلَيهِ يَصعَدُ الكَلِمُ الطَّيبُ وَالعَمَلُ الصَّلِحُ يَرفَعُهُ)) (فاطر١٠) . فمعنى الجملة يتعدد باحتمالات عود الضمير. وسأدرس هنا الجمل أو العبارات في القرآن الكريم، والتي تتعين فيها الدلالة بالوقف.

ثانياً: سبب اختيار نوع فونيم المفصل لهذه الدراسة.

رُبَّ سائل يسأل فيقول : كيف ستحدد نوع المفصل أو الوقف في دراستك هذه؟ ولماذا لاتعدّ نحو قَالَ تَعَالَىٰ: ((وَلَم يَجعَل لَّهُ عِوَجَاۜ (١) قَيماً)) (الكهف ١-٢) وغيرها ممّا يجب السكت عليه، في هذه الدراسة؟ في حين خصصت تعانق الوقفين في البحث؟ قلتُ: إنّ السكتة اللطيفة وردت في آيات من القرآن الكريم، إلا إنَّ ذلك يُعدُّ من الوقف الناقص[٥٦]. وبحث فيها أستاذنا الدكتور حسام النعيمي، فلا أزيد على ما تفضل به علينا من بداعة عرض وجودة سبك.[٥٧] في حين سأدرس في بحثي هذا تعانق الوقف، أو فونيم المفصل وأثره في تعدد دلالة الآية القرآنية، وهو من خصائص الوقف التام وليس الناقص. وهو أن يكون الكلام له مقطعان على البدل، كلٌّ واحد منهما إذا فرض فيه الوقف وجب الوصل في الآخر[٥٨]، وإذا فرض فيه الوصل، وجب الوقف في الآخر، كالحال بين (حياة) وبين (أشركوا) من: قوله تعالى ((وَلَتَجِدَنَّهُم أَحرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ)) (البقرة ٩٦)، فإذا جعلنا القطع على (حياة) وجب أن نبتديء فنقول:((ومِنَ الذينَ أشْرَكُوْا يَوَدُّ))، على الوصل، لأنَّ، (يَوَدُّ) صفة للفاعل في موضعه، فلا يجوز الوقف دونه، وكذلك إن جعلنا القطع على (أشركوا) وجب أن نصل (على حياة)، على أن يكون التقدير: وأحرص من الذين أشركوا، وسأبنيه بالتفصيل. وبعد هذا التوضيح، تكون قد تبيّنت عندك المفاتيح، لِما سيرد من الشرح والتنقيح.

دراسة تطبيقية لفونيم المفصل في القرآن الكريم

أولاً: قوله تعالى (ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ) (البقرة٢).

فبالوقف على (لاريبَ) تكون الجملة في محل رفع خبر (ذلك)، لأنَّ معناه: حق، و((فيهِ هُدىً للمتقينَ)) مستأنفاً[٥٩]. وهو ما ذهب إليه أبو جعفر الكوفي (٢٣١هـ)، فقال: ((الوقف على (لا ريبَ)، لأنَّ (لا) فيه للتبرئة، وما نُصب بمنزلة الحرف الواحد، كما تقول: لا رجل لك، فتنصب الرجل بالتبرئة، ونصبه ليس بنصب صحيح، و(لا) والرجل، بمنزلة حرف واحد، يشبه خمسة عشر)).[٦٠] ويرى الرازي (٦٠٤هـ) أنَّ نافع وعاصم وقفا على (لا ريبَ)، ولا بدَّ للواقف من أن ينوي خبراً، ونظيره قوله تعالى (قَالُوا لَا ضَيرَ) (الشعراء٥٠) ، وقول العرب: لا بأس، وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز، والتقدير: لا ريبَ فيه، فيه هدى .[٦١] وعَدَّ بعض النحاة أَنَّ الوقف على (لا ريب) خطأ، لأنَّ (الكتاب) لاعائد له في صلته وصفته، ومن غير الممكن أن تخلو الصّلة والصفة من عائد على الموصول والموصوف، وردَّ ذلك الأنباري (٣٢٨هـ)، فقال: ((هذا تقحُّم منه وتعسف شديد، لأنَّ جماعة من أهل النحو تُرضى مذاهبهم عُرِفَ هذا من جوابهم، وأخذه الناس عنهم بالقبول، ولم يذهبوا إلى أنَّ (الكتاب) خلا من عائد في صلته وصفته، لكنّهم أضمروا محلاً تتصل به هاء. فالمحل خبر التبرئة، والهاء عائدة على (الكتاب)، وأُلقي المحل والهاء لوضوح معنييهما))[٦٢]. والبصريون لا يرون بأساً في ذلك. وحكى الكوفيون: إن زرتني فلا براح يا هذا، وإن زرتني فلا براح، فيجوز أن يكون (لا ريب) التمام، والخبر محذوف تقديره: لا ريب كائن.[٦٣] ويرى الأنباري أنَّ هذا الوجه صحيح في العربية، غير بعيد في قياس أهل النحو وترتيبهم.[٦٤] ولو ظهر الخبر في اللفظ لقيل: لا ريبَ فيه، فيه هدى، فكان الاختصار في هذا الموضع أولى. يقول أبو حيان (٧٤٥هـ) : ((والذي نختاره أنَّ الخبر محذوف، لأنَّ الخبر في باب (لا) العاملة عمل (إنّ) إذا عُلِمَ لم تلفظ به بنو تميم، وكثر حذفه عند أهل الحجاز، وهو هنا معلوم، فاحمله على أحسن الوجوه في الإعراب)).[٦٥] وجملة (لاريبَ) في محل رفع خبر لـ(ذلك الكتاب)، أو خبر ثان لـ(الم) أو لـ(ذلك) على تقدير كون (الكتاب) خبره، أو للمبتدأ المقدر آخراً، على رأي من يجوّز كون الخبر الثاني جملة، كما في قوله تعالى ((فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسعَى)) (طه٢٠)، ويحتمل أن تكون في محل النصب على الحالية من (ذلك)، والعامل فيه اسم الإشارة[٦٦] . فـ(لا) نافية للجنس مفيدة للاستغراق، عاملة عمل (إنّ)، واسمها مبني على الفتح لكونه مفرداً نكرة لامضافاً ولاشبيه بالمضاف، وسبب بنائه تضمنه لمعنى (من) الاستغراقية. وليس الحصر في قوله: (لا ريب) بمقصود، لأنَّ السياق خطاب للعرب المتحدّين بالقرآن، وليسوا من أهل الكتاب حتى يُردَّ عليهم. وإنَّما أريد أنَّهم لاعذر لهم في

إنكارهم أنَّه من عند الله، إذ هم دُعوا إلى معارضته فعجزوا. ويرى ابن عاشور أنَّه ((يستفاد منه تعريض بأهل الكتاب الذين آزروا المشركين وشجعوهم على التكذيب به، بأنَّ القرآن لعلو شأنه بين نظرائه من الكتب ليس فيه مايدعو إلى الارتياب في كونه منزلاً من الله، إثارة للتدبر فيه، هل يجدون ما يوجب الارتياب فيه، وذلك يستطير جاثم إعجابهم بكتابهم المبدّل المحرّف، فإنَّ الشك في الحقائق رائد ظهورها. والفجر بالمستطير بين يدي طلوع الشمس بشير سفورها. وقد بنى كلامه على أنَّ الجملة المكيفة بالقصر في حالة الاثبات، لو دخل عليها نفي وهي بتلك الكيفية أفاد قصر النفي لا نفي القصر)).[٦٧] وعلى ذلك لايجوز استئناف القراءة بـــ(فيه) . والوقوف عليها، لأنَّ المعنى إنَّما يتضح بوصلها بما بعدها، فلابد من وصلها، فتصبح القراءة : ((فيهِ هُدىً للمُتَقين)) ، فـــ(هُدىً) مبتدأ مؤخر، و(فيه) في محل رفع خبر مقدّم. ويرى الزمخشري في افتتاح السورة أربع جمل، فـــ(الم) جملة برأسها، و(ذلك الكتاب) جملة ثانية، و(لا ريب فيه) جملة ثالثة، و(هدى للمتقين) رابعة، وأصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم، حيث جيء بها متناسقة من غير حرف نسق، وذلك لمجيئها متآخية آخذاً بعضها بعنق بعض، فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها، وهلم جرا إلى الثالثة والرابعة، ففي الأولى حذف ورمز إلى الغرض على الظرف، وفي الرابعة الحذف ووضع المصدر الذي هو (هُدىً) موضع الوصف الذي هو (هاد) وإيراده منكراً، والايجاز في ذكر المتقين[٦٨] . وهو ماذهب إليه أبو حيان، فيرى أنَّ الأولى جعل كل جملة مستقلة، فـــ(ذلك الكتاب) جملة، و(لاريب) جملة، و(فيه هدى للمتقين)جملة. ولم يحتج إلى حرف عطف، لأنَّ بعضها آخذ بعنق بعض. فالأولى أخبرت بأنَّ المشار إليه هو الكتاب الكامل، كما تقول: زيد الرجل، أي: الكامل في الأوصاف، والثانية نعت لايكون شيء ما من ريب، والثالثة أخبرت أنَّ فيه الهدى للمتقين.[٦٩] ويلاحظ أنَّه جعل (لا ريب) جملة، في حين جعل الزمخشري (لارَيْبَ فيهِ) جملة، وهو مايؤكد أنَّ قراءة نافع كانت هي السائدة في الأندلس ذلك الوقت. ومن ذلك نخلص أنَّه يترتب على هذا التعانق في الوقف اختلافات إعرابية كثيرة، مما ينشأ عنها تعدد في المعنى، فالوقف على (لا ريبَ) بمعنى: ذلك الكتاب حقاً، وهو تعريض بكل المرتابين فيه من المشركين وأهل الكتاب، أي : إنّ الارتياب في هذا الكتاب نشأ عن المكابرة، وأنَّ (لا ريب) في أنَّه الكتاب الكامل. أمّا الوقف على قوله : ((لا ريبَ فيه))، فيدل على التعريض بأهل الكتاب في تعلقهم بمحرف كتابيهم: التوراة والإنجيل، مع مافيهما من الريب والشك والإضطراب الواضح الدال على أنَّه من صنع الناس[٧٠]. يقول ابن كثير(٧٧٤هـــ): ((الوقف على قوله تعالى: (لا ريبَ فيه) أولى للآية التي ذكرناها،

ولأنَّه يصير قوله تعالى (هدى) صفة للقرآن، وذلك أبلغ من كون (فيه هدى)، و(هدى) يحتمل من حيث العربية أن يكون مرفوعاً على النعت ومنصوباً على الحال))[٧١].

ثانياً: قوله تعالى ((قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الأَرضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾)) المائدة٢٦. فبالوقف على (عليهم) ينتصب (أربعينَ سنةً) على أنَّه ظرف زمان للتيه، فيكون قد قيَّد التيه بالأربعين، وأمّا التحريم فمطلق، فيحتمل أن يكون مستمراً، وأن يكون منقطعاً، وأنَّها أُجلَّت لهم[٧٢]. قال النحاس: ((فهذا الوقف التمام ، وكذا قال الأخفش ونافع وأبو حاتم. قال أبو جعفر: ثمَّ رجعنا في هذا إلى قول أهل التأويل الذي يرجع في علم القرآن إليهم. إذ كان الوقف في هذا ممّا يحتاج فيه إلى التوقيف، لأنَّ المعاني فيه مختلفة، فوجدنا أهل التأويل قد اختلفوا في ذلك))[٧٣]، وهو مايدل على أنَّ الوقف يؤدي لاختلاف المعنى والإعراب وتعددهما. أما الوقف على (أربعينَ سنةً) فإنَّه ينتصب بـــ(محرمة)، وعلى هذا يكون المعنى: أنَّهم بعد الأربعين دخلوها، فيكون قد قيّد تحريمها بهذه المدة، أمّا التيه فهو مطلق غير محدد. وعلى هذا المعنى يكون قوله تعالى: (يتيهون)، استئناف لبيان كيفية حرمانهم، أو أنَّه حال من الضمير في (عليهم).[٧٤]

الهوامش

(١) ينظر: الأصوات ١٥٧.
(٢) ينظر: علم الأصوات العربية د. عبد القادر ٢٩.
(٣) ينظر: دراسة الصوت اللغوي ١٦٩-١٧١.
(٤) ينظر: الفنولوجيا ٣٣.
(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية ٢٣-٢٤.
(٦) ينظر: في علم اللغة ١١٥، ودراسة الصوت اللغوي ١٧٤.
(٧) معجم الصوتيات ١٣٢.
(٨) ينظر: مباديء اللسانيات ٩٨، والأصوات اللغوية د. عبد القادر٩٨، والصوتيات٣١.
(٩) ينظر: علم اللغة العام لعبد الصبور شاهين١٠٩.
(١٠) ينظر: علم اللغة د. محمود السعران ٢١٢-٢١٤.
(١١) دراسة الصوت اللغوي ٦٨.
(١٢) ينظر: الألسنية التوليدية والتحويلية ١٣٧.
(١٣) ينظر: أصوات اللغة العربية ٣٠-٣١.
(١٤) ينظر: الفونولوجيا ٢١.
(١٥) ينظر: الصوتيات ٥٢.
(١٦) علم اللغة العام ٢٨.
(١٧) دراسات في فقه اللغة ١٢.
(١٨) أسس علم اللغة ٤٧.

([١٩])علم اللغة ١٦٥-١٦٦.

([٢٠]) ينظر: دراسة الصوت اللغوي ٦٦-٦٩.

([٢١]) ينظر: في علم اللغة العام ١٢١.

([٢٢]) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات ٩٠-٩١.

([٢٣]) أسس علم اللغة ٨٨.

([٢٤]) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات ٩٠.

([٢٥]) أسس علم اللغة ٩٥.

([٢٦]) ينظر: علم الأصوات ٥٥٣.

([٢٧]) ينظر: دراسة الصوت اللغوي ٢٣١.

([٢٨]) ينظر: علم الأصوات العربية ٩٤-٩٥.

([٢٩]) ينظر: أسس علم اللغة ٩٥-٩٦.

([٣٠]) ينظر: لسان العرب ٥/ ٧٤٩.

([٣١]) ينظر: النشر في القراءات العشر ١/ ١٨٩.

([٣٢]) نفسه.

([٣٣]) القطع والائتناف ٣٤.

([٣٤]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧٠-٢٧١، والنحو والسياق الصوتي ١٢٨.

([٣٥]) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧٠.

([٣٦])اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧٠.

([٣٧]) القطع والائتناف ٣٤.

([٣٨]) نفسه.

([٣٩]) البرهان في علوم القرآن ١/ ١٩١.

([٤٠]) الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٧٤.

([٤١]) البرهان في علوم القران ١/ ١٩٤.

([٤٢]) نفسه.

([٤٣]) ينظر: الاتقان في علوم القرآن ١/ ١٧٤.

([٤٤]) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١/ ١٩٦.

([٤٥]) نفسه.

([٤٦]) ينظر: النشر في القراءات العشر ١/ ١٨٢.

([٤٧]) نفسه.

([٤٨]) ينظر: مقدمة المحقق ٢١.

([٤٩]) ينظر: مقدمة الكتاب ١٣٧.

([٥٠]) ينظر: مقدمة الكتاب ٢٩.

([٥١]) ينظر: النشر في القراءات العشر ١/١٧٨.

([٥٢]) نفسه.

(٥٣) الكتاب ١/٣.
(٥٤) ينظر: الأصول ١/٧٣.
(٥٥) ينظر: الجملة العربية والمعنى ١١.
(٥٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١/٢٠٠.
(٥٧) ينظر: أبحاث في أصوات العربية ٦٦.
(٥٨) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١/٢٠٠.
(٥٩) ينظر: القطع والائتناف ٤٤ .
(٦٠) الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل ٨٦.
(٦١) ينظر: مفاتيح الغيب ٢/١٩.
(٦٢) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل ١/٩٠.
(٦٣) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن ١/١٣١، والدر المصون ١/٩٠.
(٦٤) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل ١/ ٤٨٩-٤٩٠.
(٦٥) البحر المحيط ١/ ١٦٠ ، وينظر: الكشاف ١/ ٤٤.
(٦٦) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ١/٢٤.
(٦٧) التحرير والتنوير ١/ ٢٢٢.
(٦٨) ينظر: الكشاف ١/ ٤٦.
(٦٩) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٦١.
(٧٠) ينظر: التحرير والتنوير ١/٢٢٥.
(٧١) تفسير القرآن العظيم ١/ ٤٦-٤٧.
(٧٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل ٢/ ٦١٦، والدر المصون ٢/ ٥٠٩.
(٧٣) القطع والائتناف ١٧٤، وينظر: البحر المحيط ٣/ ٤٧٣.
(٧٤) ينظر: روح المعاني ٣/٢٨٠.

"Phoneme 's ceasing and its effect on varying syntactic and semantic aspects in Quran"

Presented by: Assistant Pro. Dr. BILAL ABDULSATTAR MISHHIN

Abstract

Phoneme has been considered the core of the phonological studies, the functional phonetics studies functional differences among the sounds. The scholars have been different on giving definition on phoneme; besides, the term "Phonology" differs from the term "Phonetics" in respect to four aspects": Methodology, function, Time, generality and specialty. The current study includes phoneme which is one type of 'Ceasing" types, it carries out a grammatical and semantic function. The phoneme, via practical application in the context of Quran, has indicated that it has semantic grammatical function. It (the phoneme) leads to diversity of syntactic and semantic in Quran and it gives the text different views in respect to syntactic and semantic; besides, it adds vitality to Quran and aesthetics to the meanings that get diverse by depending on syntactic and semantic diversity that adhere the phoneme's Ceasing.